



أصحاب المصلحة

لدينا بصفتنا شركة شحن العديد من المسؤوليات - تجاه موظفينا ومقاولينا وشركائنا والحكومة والهيئات التنظيمية وشركاء الصناعة ومجتمعاتنا.

يتيح لنا العمل مع أصحاب المصلحة لدينا تقدير وجهات النظر المختلفة والحفاظ على منظور عالمي، كما يساعدنا في بناء علاقات متبادلة المنفعة وطويلة الأمد وخلق الفرص التي تتماشى مع اهتماماتهم، وهو ما يُعد أمرًا أساسيًا لمساعدتنا في الاستمرار في تحسين شركتنا.

ونستخدم مجموعة متنوعة من الآليات لإشراك أصحاب المصلحة لدينا، بما في ذلك الاجتماعات الداخلية والخارجية، وإرسال خطابات لكبار المسؤولين التنفيذيين والبيانات الصحفية، والتواصل عبر البريد الإلكتروني، والمنشورات مثل التقرير السنوي والعروض التقديمية للمستثمرين.



الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) هي الاتفاقية الدولية الرئيسية التي تتناول منع تلوث البيئة البحرية من السفن لأسباب تشغيلية أو عرضية.

حيز التنفيذ في 19 مايو 2005. وقد تم تحديث الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن من خلال إدخال تعديلات عليها بمرور السنوات.

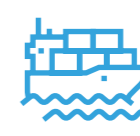
تتضمن الاتفاقية لوائح تهدف إلى منع التلوث من السفن وتقليله - التلوث العرضي والتلوث الناتج عن العمليات الروتينية - وتتضمن حاليًا ستة ملاحق فنية. وثمة مناطق خاصة تخضع لقيود صارمة على عمليات التصريف التشغيلية مدرجة في معظم الملاحق.

تم اعتماد الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن في 2 نوفمبر 1973 في المنظمة البحرية الدولية، كما تم اعتماد بروتوكول عام 1978 استجابة لسلسلة من حوادث الناقلات في عامي 1976-1977. ونظرًا لأن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 لم تدخل حيز التنفيذ بعد، فقد تضمن بروتوكول عام 1978 الاتفاقية الأم. ودخلت الوثيقة المجمع حيز التنفيذ في 2 أكتوبر 1983. وفي عام 1997، تم اعتماد بروتوكول لتعديل الاتفاقية وإضافة ملحق سادس جديد دخل



الموردون والمقاولون والشركاء

نادرًا ما تعمل شركة الخليج للملاحة بمعزل عن غيرها كما هو حال نظرائنا في هذا المجال. تعتمد العمليات الآمنة والمسؤولة على قدرة وأداء موردينا ومقاولينا وشركائنا. ولهذه الغاية، وضعنا معايير تشغيلية من خلال اتفاقيات ملزمة قانونًا، كما تساعد التدريبات والحوار أيضًا في بناء قدرة مقاولينا.



الصناعة

نعمل من خلال مجموعات صناعية للمساعدة في وضع المعايير ومعالجة تحديات الطاقة المعقدة، كما أننا أعضاء في هيئات صناعية مثل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن، وشركات مجموعتنا هي أيضًا أعضاء في اتحادات صناعية ذات صلة بعملياتها.



الموظفون

موظفونا هم العوامل الأساسية لنجاح أعمالنا المستمر، ومن ثم نحافظ أن يكون موظفونا على اطلاع دائم بالسياق الذي يعملون فيه وأنشأتنا قنوات لموظفينا كي يتسنى لهم خلال الإفصاح عن مخاوفهم عبر مجموعة شركائنا، أضف إلى ذلك لدينا حوار مستمر مع موظفينا بخصوص مجموعة كبيرة من المسائل، منها المزاي وفرص التطوير والتنوع.

الملحق الأول لوائح منع التلوث بالنفط

دخل حيز التنفيذ في 2 أكتوبر 1983

يتناول هذا الملحق منع التلوث بالنفط بسبب الإجراءات التشغيلية، بالإضافة إلى عمليات التصريف العرضية؛ وتجدر الإشارة إلى أن تعديلات عام 1992 التي أجريت على الملحق الأول جعلت إلزاميًا على ناقلات النفط الجديدة أن يكون لديها هيكلًا مزدوجًا، ووضعت جدولًا زمنيًا للناقلات الحالية لتكيب هيكل مزدوج، وتم تعديله لاحقًا في عامي 2001 و 2003.

الملحق الثاني لوائح التحكم في التلوث الناجم عن المواد السائلة الضارة بكميات كبيرة

دخل حيز التنفيذ في 2 أكتوبر 1983

يتناول بالتفصيل معايير التصريف والتدابير الخاصة بمكافحة التلوث الناجم عن المواد السائلة الضارة المنقولة سائبة؛ وقد تم تقييم حوالي 250 مادة وإدراجها في القائمة الملحقة بالاتفاقية؛ يُسمح بتصريف بقاياها فقط في مرافق الاستقبال حتى يتم الالتزام بتكيزات وشروط معينة (والتي تختلف باختلاف فئة المواد).

ولا يُسمح على أي حال بتصريف المخلفات التي تحتوي على مواد ضارة ضمن مسافة 12 ميلًا من أقرب منطقة برية.

الملحق الثالث منع التلوث الناجم عن المواد الضارة المعبأة المنقولة بحرًا

دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 1992

يحتوي على المتطلبات العامة لإصدار المعايير التفصيلية بخصوص التعبئة، ووضع العلامات والتسمية والتوثيق والتستيف والقيود المتعلقة بالكمية والاستثناءات والإخطارات.

ولأغراض هذا الملحق، يُقصد بـ "المواد الضارة" المواد التي تم تحديدها على أنها ملوثات بحرية في المدونة البحرية الدولية للسلع الخطرة (مدونة IMDG) أو التي تستوفي المعايير الواردة في مرفق الملحق الثالث.



العملاء

يتنوع عملاء شركة الخليج للملاحة من منتجي الثروة الحيوانية إلى المنتجين الصناعيين الكبار للنفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، ويتسنى من خلال مجموعة شركائنا المعنية التواصل مع العملاء بخصوص إدارة سلسلة التوريد وانبعثات غازات الدفيئة واستدامة سفننا عبر دورة حياتها.



الحكومات والمنظمون

تتعامل مع الحكومة المحلية والاتحادية في عدة مجالات، ونهدف إلى الحفاظ على الحوار مع جميع الوكالات الحكومية والوزارات ذات الصلة في كل مرحلة من مراحل عملياتنا. كما نشرك في مناقشات السياسات التي تكون محل اهتمام لنا وللمجتمعات التي نعمل فيها، مثل تغير المناخ والطاقة وإدارة المياه والأمن.